

Distr.: General
13 September 2013
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة**

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

المكسيك

* A/68/150.

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد إصدار التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣]

لمحة عامة

في البيئة الدولية الراهنة التي تتسم باقتران الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والغذائية وأزمة الطاقة، يلاحظ أن الموارد المالية المخصصة لصيانة وتحسين الترسانات تتناقض بشكل بغض مع الموارد المخصصة للتنمية ونزع السلاح في العالم. لذلك، من غير المقبول والمثير للقلق أن النفقات العسكرية العالمية قد زادت بنسبة ٤٥ في المائة في العقد الماضي، في حين تتفاقم المشاكل ذات الصلة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، مثل البؤس والفقر في العالم.

ويعتص سباق التسلح المتزايد والمنذر بالخطر، الذي بلغت الآن قيمته أكثر من ١,٧٥ بليون دولار سنوياً، نسبة كبيرة إلى حد الإفراط من الموارد البشرية والمالية والمادية العالمية، التي يمكن رصدها لتعزيز التنمية ودعمها للقضاء على الجوع وتشجيع التنمية الزراعية والتغلب على أزمة الأمن الغذائي. ووفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، يُخصّص مبلغ ١٢٨ بليون دولار للمساعدة الإنمائية و ٠,٦٥ بليون دولار لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار^(١).

وباعتبار المكسيك بلداً يتحمل مسؤولياته العالمية، وتماماً مع تقاليد المسالة والدفاع عن القضايا العادلة، فإنها تؤيد الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل، وكذلك تنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية ذات الآثار العشوائية والتي يكون لها عواقب إنسانية خطيرة بالنسبة للسكان المدنيين، وتؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية وتؤجج نار الصراعات والعنف المسلح.

(١) انظر كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "The world is over-armed and peace is underfunded" ("العالم مدجج بالسلاح والسلام ينقصه التمويل") في الموقع الشبكي التالي:

<http://www.un.org/disarmament/over-armed/>

الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني

لقد كانت المكسيك دائماً حريصة للغاية على الحفاظ على التوازن المناسب بين احتياجات الدولة، وذلك من أجل توفير الأمن اللازم لتهيئة الظروف المثلى للتنمية، وتجنب الإفراط في تكديس الأسلحة، وتخصيص الموارد الضرورية البحتة للحصول على الأسلحة وضمان أن يكون الغرض منها هو الدفاع عن النفس.

وتواجه المكسيك مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي بصدد تنفيذ تدابير لمكافحة هذه الآفة. ولهذا الغاية، تشجّع على اتباع نهج شامل يشمل الربط بين الطلب على الأسلحة والفقر، وانعدام الأمن والظلم. وتعترف المكسيك بأن النهج الموجهة نحو تحقيق التنمية يمكن أن تقلّل مما هو متوافر من الأسلحة وإساءة استخدامها، والمساهمة في نهاية المطاف في تحقيق الأمن البشري.

وفي هذا الصدد، بدأت المكسيك في اتخاذ الإجراءات التالية التي تهدف إلى نزع السلاح ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وحيازتها بصفة غير مشروعة من أجل تعزيز التنمية وحماية المجتمع وبث ثقافة السلام:

- تقوم وزارة الدفاع، بالتنسيق مع حكومات الولايات والمقاطعة الاتحادية، بتنفيذ برامج "تبادل الأسلحة" و "مبادلة اللعب الحربية باللعب التعليمية" و "المقايضة الطوعية للأسلحة: افعل هذا من أجل عائلتك"، التي تدعو المدنيين لتسليم الأسلحة التي في حوزتهم مقابل مكافأة اقتصادية أو عينية مثل النقود أو الأغذية أو الأجهزة الإلكترونية أو الأجهزة المنزلية.
- أصبحت مشاركة المرأة جزءاً من تنفيذ هذه البرامج من أجل تعزيز الأخذ بالمنظور الجنساني في السياسات العامة المتعلقة بالأمن ونزع السلاح والحد من التسلح. وتقوم المرأة بدور حيوي في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في المكسيك لأنها توفر حساسية لا غنى عنها لرفع مستوى الوعي العام بأهمية نزع السلاح وحظر حيازة الأسلحة بصورة غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك توفّي بفضل هذا الإجراء بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعمل امتثالاً لخطة التنمية الوطنية.
- واستكمالاً لبرنامج تبادل الأسلحة، شرعت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في حملات لتسجيل الأسلحة بهدف تنظيم وإدامة رقابة صارمة على الأسلحة، وفقاً لقانون الأسلحة النارية والمتفجرات الاتحادي. ويمنع هذا تسريب الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة ويحدّ من إمكانية أن تتسبب في عواقب إنسانية وخيمة

ووقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

ونتيجة لذلك، استولت حكومة المكسيك خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على ما مجموعه ١٤٤ ٠٣٨ قطعة سلاح، وجمعت ما مجموعه ٥٥ ٥٩٠ قطعة سلاح في إطار برنامج تبادل الأسلحة، ودمّرت نحو ١٤٧ ٨٠٠ قطعة سلاح، وفقاً لقانون الأسلحة النارية والمتفجرات الاتحادي.

- وتماشياً مع خطة التنمية الوطنية، تشجّع وكالات الأمن الحكومية مبادرات التنمية الاجتماعية بين الفقراء من أجل مكافحة الجريمة والعنف ومنعهما. ولهذا الغاية، يجري الأخذ نهجين متكاملين هما: حماية المجتمع من العنف، وهو ما يعزّز التنمية الاجتماعية ويشجعها، ومكافحة الجريمة من خلال قيام الشرطة بعملها على نحو فعال في الوقت المناسب.

الإجراءات المتخذة على الصعيد المتعدد الأطراف

المكسيك عاقدة العزم على تحمل مسؤوليتها العالمية في بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وسلاماً.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، ظلت الدعوة لحظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء التام عليها عنصراً أساسياً في موقف المكسيك في الهيئات المتعددة الأطراف، وذلك تماشياً مع سياستها الخارجية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن النظام المنشأ في عام ١٩٦٧ باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) يمثل خطوة هامة نحو نزع السلاح العام والكامل وتحقيق السلام والأمن الدولي. وعلى هذا النحو، أدت الدبلوماسية الأمريكية اللاتينية، بقيادة المكسيك، إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وكانت معاهدة تلاتيلولكو مصدر إلهام لإنشاء أربع مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، هي: جنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، والقارة الأفريقية، وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى إعلان منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية، مما رفع المجموع إلى ١١٥ بلداً في جميع أنحاء العالم.

وتكتسي معاهدة تلاتيلولكو أهمية كبرى في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، تعترف بحق بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل التعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

ومنذ أن أتت الأسلحة النووية إلى حيز الوجود، زادت الأخطار والمخاطر المحدقة بحياة الإنسان. فالقدرة التدميرية لهذه الأسلحة هي من الضخامة بحيث أنها تهدد بقاء البشرية ككل؛ وعلاوة على ذلك، فإن أي انفجار نووي قد يكون له تأثير كارثي لا يُمحى في صحة الإنسان وتغير المناخ والأمن والتنمية في البلدان.

وفي الوقت الحالي، يعاني ٨٦٨ مليون نسمة (١٢,٥ في المائة من سكان العالم) من نقص استهلاك الطاقة وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي نفس الوقت، تبلغ نفقات الدول الحائزة للأسلحة النووية على إنتاج ترساناتها النووية وصيانتها وتحديثها نحو ٣٠٠ مليون دولار في اليوم الواحد. وبناء على ذلك، يقدر الإنفاق العالمي السنوي على الأسلحة النووية حوالي ١٠٥ بلايين دولار. ويمثل هذا الإنفاق احتلاساً من الموارد العامة التي ينبغي تخصيصها للغذاء والتغذية والصحة والتعليم والتخفيف من آثار تغير المناخ والمساعدة الإنمائية وموارد حيوية أخرى^(٢).

وهذا هو السبب الذي جعل المكسيك تشارك في جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل، وذلك للمساعدة على خفض الإنفاق العالمي على الأسلحة وتشجيع توجيه المزيد من الموارد لأغراض التعاون والمساعدة الإنمائية الدوليين، امتثالاً للأهداف الإنمائية للألفية.

وقد قامت المكسيك بدور نشط داخل الأمم المتحدة في وضع خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، حيث عملت على أن تتضمن أهدافاً واضحة وقابلة للقياس، مع إتاحة المرونة اللازمة فيها لتلبية احتياجات وأولويات كل بلد ومنطقة. لذا من الضروري النظر، عند استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في المساهمة التي يمكن أن يقدمها نزع السلاح لهذا الغرض، وفقاً للنداء الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لتخصيص جزء من الموارد المتاحة نتيجة لتنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تقليص الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والنامية، وبالتالي المضي قدماً نحو تحقيق تلك الأهداف برمتها.

(٢) انظر منشور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "حالة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٣. نظم غذائية لتغذية أفضل". ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: <http://www.fao.org/publications/sofa/ar/>.

وفي إطار التقييد الصارم بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، تشجع المكسيك التعاون في الأنشطة المتعلقة بترع السلاح والشفافية في النفقات العسكرية.

وفي هذا الصدد، تقدم المكسيك تقريراً سنوياً عن نفقاتها العسكرية، امتثالاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". ويوضح تقرير المكسيك عن نفقاتها العسكرية لعام ٢٠١٢ حدوث انخفاض بنسبة تقارب ١١,٥٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١١ (تراجع الإنفاق العسكري من ٤٩٧ ٢٢٦ ٦٥٥ ٧٧ بيسو مكسيكي في عام ٢٠١١ إلى ٨٢٥ ٨٤٤ ٦٨٠ ٦٨ بيسو مكسيكي في عام ٢٠١٢).

ومن جهة أخرى، شاركت المكسيك بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأيدت المكسيك الاعتراف في الوثيقة الختامية للمؤتمر بالعلاقة الرابطة بين العنف المسلح والتنمية والمنظور الجنساني في تنفيذ برنامج العمل.

واضطلعت المكسيك بدور نشط وبناء في عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ووقعت على المعاهدة عندما فتح باب التوقيع عليها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتتضمن هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف أحكاماً ستساعد على منع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة وستعزز التعاون والشفافية بين الدول، وذلك بهدف الحد من معاناة البشر وتعزيز جهود التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المكسيك في الاجتماعات التي عُقدت لبحث إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، والتي أكدت خلالها على أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة والحد منها، وهو ما يمكن أن يساعد على التصدي لما للعنف المسلح من أثر سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان في البلدان المتضررة من هذه المشكلة.

وقد أقرت المكسيك في هذا المنتدى بضرورة الحفاظ على التعاون الوثيق والتنسيق عند تنفيذ البرامج والآليات الدولية التي تهدف إلى حظر ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك من أجل الحيلولة دون أن يُعيق انتشار هذه الأسلحة التنمية ويُساهم في دوامة العنف.